

بيان صحفي

٢٩ يوليو ٢٠١٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٩ يوليو ٢٠١٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي، والإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٨,٥٪.

سجل معدل التضخم السنوي وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ١٠,٦٦٪ في يونيو ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٠,٥٩٪ في مايو ٢٠١٠ وبذلك إستمر المعدل مرتفعا عاكسا أثر الصدمات غير المواتية التي طرأت على أسعار الفاكهة والخضروات في العام الماضي. وفي ذات الوقت، ظل المعدل السنوي للتضخم الأساسي في الحدود المقبولة للبنك المركزي المصري عند مستوى ٦,٧٪ في يونيو ٢٠١٠.

وقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٨٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقارنة بـ ٤,١٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وهو أدنى معدل نمو منذ أربع سنوات. وبمنظرة مستقبلية، فإن التطورات الاقتصادية التي بدأت في الظهور تدريجيا في الآونة الأخيرة قد خلقت حالة من عدم التيقن بالنسبة لبوادر التحسن في الاقتصاد العالمي، ومن المحتمل أن تؤثر هذه الحالة على الاستثمار المحلي والطلب الخارجى.

وبناء على ما تقدم، ومع تراجع الضغوط التضخمية، فإن لجنة السياسة النقدية ترى أن المستوى الحالي لأسعار العائد للبنك المركزي المصري مناسباً وداعماً لتحسن الإقتصاد المحلي، ويؤدي في ذات الوقت، إلى الحفاظ على معدل التضخم الأساسي في الحدود المقبولة لدى البنك المركزي المصري في الأجل المتوسط.

وستستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة كافة التطورات الإقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على إستقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط
وكيل المحافظ المساعد- وحدة السياسة النقدية
ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد إلكترونى : monetary.policy@cbe.org.eg